Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

البيتكوين كمفهوم، يُناسب الاقتصاد الإسلامي

Volume No. 143, MAY 2024 - SHAWAL 1445

البيتكوين كمفهوم، يُناسب الاقتصاد الإسلامي

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

نشرت مجلة البيتكوين مقالا بتاريخ ٢٥-٣-٢٠٢٤ للخبير روبرت هالمر[1]، بعنوان (**البيتكوين والضرائب**)، كانت الأفكار التي طرحها غريبة حتى للكاتب نفسه، وبلاشك للمجتمع عموماً، وهو يعتقد بصعوبة تقبلها في المرحلة الحالية من التغيير المفترض.

ومن تلك الأفكار، التساؤلات التالية:

- ماذا سيحدث للحكومات بعد تطبيق معيار البيتكوين؟
- كيف ستفرض الحكومات الضرائب في عالم يستخدم البيتكوين على نطاق واسع في التجارة؟
- كيف ستعمل الحكومات في عالم انتقل من العملات التقليدية إلى البيتكوين الفائقة؟
- كيف ستمول الحكومات نفسها؟
- كيف ستستجيب الحكومات لهذه المعضلة؟

وحول كيف ستمول الحكومات نفسها، قال (روبرت): ربما لا يهتم معظم Bitcoiners المتشددين بما يحدث للحكومة، فهم يريدون أن تتحطم الحكومات وأن تحترق. وأنا أتعاطف مع وجهة النظر هذه، حيث يملك الشخص العادي الاعتقاد بأنها تجلب شعوراً بالنظام وأنها تحمي مواطنيها. وهذه ليست وجهة نظر الأغلبية. فتوجد حكومات ذات أحجام وتكوينات مختلفة منذ آلاف السنين ومن المرجح أن تظل

[1] ROBERT HALLMAR , BITCOIN AND TAXATION: GOVERNMENT ON A BITCOIN STANDARD, MAR 25, 2024, Link.

موجودة عند تحقيق عملة البيتكوين الفائقة. **لكن كيف ستمول الحكومات نفسها عندما يتم سلب قدرتها على خلق المال على احتياجاتها ونزواتها؟**

إن ما يسعى إليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو فرض وجهات نظر الاقتصاد التقليدي على العالم كله، إضافة للعالم الغربي، فالحكومات تفرض في المقام الأول ضرائب على الدخل، كمصدر رئيسي للإيرادات، بسبب قدرتها على رقابة معظم المعاملات من خلال قنوات الدفع التي يسيطر عليها مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية، من خلال التهديد بالقوة والسجن. وهذا ما نجح بالنسبة لهم لفترة طويلة.

لكنه لن يكون ممكنًا بعد تطبيق معيار البيتكوين، فطبيعة البيتكوين تجعل تتبع دخل كل مشارك اقتصادي مستحيلاً تقريبًا، خاصة عندما يتم طرح أدوات الخصوصية مثل coinjoins[1].

ويمكن فهم سبب عدم إعجاب الحكومات بالبيتكوين؛ وذلك لأنها تسلب سلطتها وقدرتها على فرض ضرائب على الأفراد، وعندئذ ستضطر الحكومات إلى تطوير طرق لتوليد الإيرادات للحفاظ على نفسها.

إن حرمة الضرائب في الاقتصاد الإسلامي تجعل البيتكوين متوافقة معها، فنظرية بيت المال تقوم على نظرية الإيرادات، لذلك يخصص الاقتصاد الإسلامي موارد لبيت المال، بينما بُني التشريع المالي الضريبي على نظرية النفقات، وهذا فيه فارق واسع في تحقيق الرشد الاقتصادي[2].

اقتصاد البيتكوين في المستقبل

تخيل مستقبلا فيه يشتري الجميع ويبيعون السلع من نظير إلى نظير باستخدام البيتكوين. وهذا سيكون افتراضيًا؛ (اقتصادًا معفى من الضرائب على المبيعات). وحاليًا لا يوجد سطر من التعليمات البرمجية في بروتوكول البيتكوين يمكنه حساب ضريبة المبيعات عند شراء السلع، ولن يفكر أي Bitcoiner حتى في إنشاء شيء من هذا القبيل. فلا أحد يحب دفع الضرائب ولن يذرف أحد دمعة على عدم الاضطرار إلى دفعها بعد الآن. وهذا سيخلق معضلة أخرى للحكومات في جميع أنحاء العالم. فإذا لم يتمكنوا من فرض ضرائب على الدخل ولا ضرائب على الاستهلاك بشكل فعال، فما هي البدائل التي لديهم للحفاظ على أنفسهم؟

[1] https://www.coinjoins.org/

[2] للمزيد، كتابنا سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، رابط، وكتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، رابط.

يجيب الكاتب بأنه لا توجد إجابة بسيطة على هذا.

لكن الاقتصاد الإسلامي لديه حلول نجحت ولقرون مضت، من خلال تخصيص موارد لبيت المال، ومن خلال جعله السياسة المالية تتألف من سياستين مستقلتين نوعًا ما، واحدة تهتم بالحكومة وتمويل نفقاتها تقوم على الرشد في أدائها، وأخرى تهتم بالناس وتعالج مشكلة الفقر والبطالة لديهم.

يُتابع (روبرت) قائلاً: أعتقد أن مفهومنا الكامل لماهية الحكومة وكيفية ارتباطها بشَعبها سيتعين عليه أن يتحول بشكل جذري من مفهوم: (الأعلى إلى الأسفل) إلى نموذج أكثر (لامركزية) لخدمة العملاء. وهذا ما سينسجم أكثر مع النظرة التحررية للعالم لما يجب أن تبدو عليه الدولة، فقد يتم تمويل الحكومات طواعية من قبل مواطنيها بدلا من إجبارهم على تمويلها من خلال فوهة البندقية.

وهذا يتناسب مع وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي[1]، فالحكومات خرجت عن دورها المنوط بها في خدمة الناس، وصارت هي السيد والناس عبيدها. وهذا مخالف لنظرية الوكالة التي تدير الحكومات بها شؤون الناس وترعى مصالحهم، والحقيقة أنهم موظفون وأجراء لدى الناس والعكس ليس صحيحًا.

ويتابع (روبرت) قائلاً: بموجب هذا النموذج، سيتعين على الحكومات أن تكون أصغر بكثير مما هي عليه اليوم حيث سيتعين عليها أن تضع في اعتبارها الإيرادات مقابل النفقات، تماما مثل أي عمل تجاري. فإذا كانت الحكومات مشرفة مالية جيدة على خزائن البيتكوين الخاصة بها، فمن المرجح أن يكافئ المواطنون الحكومات بدعم مستمر. وهذا الشكل سيكون له تأثير أكبر في التصويت. وسيجعل إمكانية حجب التمويل عن السياسيين أكثر استجابة للشعب، وأكثر تحكمًا.

إذًا لا يزال من الممكن إجراء الانتخابات لأن هذا لن يتغير، وسيتعين على الأحزاب السياسية أن تظهر أنها مشرفة جيدة على رأس المال، وإلا فلن تحصل الحكومة على تمويل طواعية وستسقط بطبيعة الحال من السلطة في الانتخابات المقبلة. هذا عالم أعتقد أننا يجب أن نعمل من أجله، لأنه سيجعل العالم مكانًا أكثر أمانًا للجميع.

يتساءل (روبرت) كيف ستستجيب الحكومات لهذا التحدي الناشيء؟، فيتابع قائلاً: يكره السياسيون فكرة البيتكوين أو الاضطرار إلى الاستجابة للمواطنين. ويمكنهم إخبار الناس بما يجب عليهم فعله،

[1] كتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية (الفصل الأول - إدارة اقتصاد النهوض)، رابط.

والحصول على فوائد جيدة، وإعادة انتخابهم حتى لو أخلفوا بوعودهم ولا عجب أنهم لا يريدون ترك مناصبهم أبداً. ففي أمريكا، يُعاد انتخاب شاغلي الوظائف من مجلس النواب بنسبة ٨٥٪، مما يُبقي ١٥٪ فقط من الأصوات للانتخابات القادمة. وعليه فمن لا يحب هذه الاحتمالات؟ فلا شيء سيتغير. وبذلك سنحصل على الأشخاص أنفسهم في المكاتب عاماً بعد عام لأنهم يعرفون كيف يديرون اللعبة، ويعود الفضل في ذلك لطابعة النقود الورقية.

لذلك في سياسة الاقتصاد النقدية، يسلب البيتكوين سلطة الحكومات من اصدار نقد دون رصيد، لأن عدد ما تم اصداره من البيتكوين لا يمكن زيادته[1]، وهذا ما يمنع الإصدارات النقدية المؤدية لخلق التضخم. بينما يمكن تجزئة عملة البيتكوين نفسها[2] إلى وحدات أصغر، وهذا ليس بإصدار جديد بل تقسيم لما تم إصداره إلى وحدات نقدية أصغر.

وهذا يتناغم مع ما يتبناه الاقتصاد الإسلامي بمنع أكل أموال الناس بالباطل[3]، لأن التضخم هو سرقة خفية لثروات الناس عموماً، بل هو عدوان خفي على ممتلكاتهم تتجرأ عليها الحكومات بكل بساطة.

ويساعد مفهوم البيتكوين في تحقيق الإفصاح والشفافية في الإنفاق الحكومي، فإذا رغبت برؤية ما تنفقه الحكومة الفيدرالية على الدولار الورقي، فيمكنك التحقق من موقع Citizens Against Government Waste. مما سيعطيك فكرة جيدة عن الهراء الذي يتم تمويله باسمك.

لذلك لا تظن بأنهم سيتخلون عن كل هذه القوة والهيبة والنفوذ عن طيب خاطر. بل سيستخدمون حيلاً مختلفة إما لتوجيه البيتكوين لمصالحهم أو لجعل استخدامها مرهقًا حتى يُبعدوا الناس عن استخدامها.

وإذا كان اختيار الناس هو امتلاك البيتكوين في حساب التقاعد الخاص بهم، فسيختار ٩٠٪ ذلك، طالما أنهم يرون أن قيمة محفظة التقاعد الخاصة بهم ترتفع بسبب البيتكوين، وسيلتزمون بكل سرور بوجود أمناء كبار يحتفظون بالبيتكوين الخاص بهم.

---

[1] تنتهي عمليات التنقيب عندما يصل عدد عملات البيتكوين المتداولة إلى الحد المبرمج وهو 21 مليوناً، والذي من المتوقع أن يحدث في عام 2140. وبعد هذه النقطة، لن يكسب القائمون بتعدين العملات المشفرة سوى أرباح من رسوم المعاملات، والتي يتم تحديدها حسب حجم العملة. ويوجد حالياً في العالم 19.7 مليون عملة بيتكوين متداولة.

[2] الوحدات البديلة للكميات الصغيرة من البيتكوين هي ميليبيتكوين برمز (mBTC) وساتوشي برمز (sat). تم تسمية الوحدة sat تكريماً لمنشئ العملة وهو satoshi، وهي أصغر قيمة في نظام بيتكوين ومثل 1/100000000 بيتكوين، أي مائة مليون من بيتكوين. الملي بيتكوين يساوي 1/1000 بيتكوين؛ واحد على ألف من عملة البيتكوين أو 100,000 ساتوشي.

[3] كيف يأكل الناس الأموال بينهم بالباطل؟ – العدوان الخفي – العدد ٩٢-٢٠٢٠، رابط.

إذًا الفرصة مع البيتكوين متاحة لتحسين العالم، ولابد أن يغتنم الناس هذه الفرصة لتحقيق الحرية الحقيقية.

لقد تخوف صندوق النقد الدولي، من أن الأصول المشفرة قد تتعامل مع غير المتعاملين مع المصارف، وكان الرد على تخوفه المشكوك به: إن حوالي ملياري شخص لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي. وهذه مشكلة كبيرة؛ ففي السلفادور، يتكلف إنشاء حساب مصرفي ما بين ٢٥ إلى ٥٠ دولاراً في الشهر. وهذا يساوي نصف ما يكسبه الناس في شهر واحد، وبالتالي فإن المعاملات المصرفية باهظة التكلفة؛ بينما يمثل البيتكوين مفتاحًا يمنح العالم غير المصرفي حرية الوصول إلى النظام المالي دون عوائق تنظيمية أو ضغوط سياسية.

وعلى كل حال، فإن الاعتماد الجماعي على العملات المشفرة معناه فقدان المصارف المركزية لتأثيرها وتسلطها. حيث لن يكونوا قادرين على ممارسة سيطرة كاملة على أسعار الفائدة؛ بل ستقرر الأسواق الحرة تسعير السيولة دون محافظي المصارف المركزية طبقًا لحاجة السوق.

وبما أن المصارف المركزية لا تريد التخلي عن سيطرتها؛ فهي تريد اتخاذ إجراءات صارمة للغاية على العملات المشفرة. ومما قالته السناتور إليزابيت وارن وهي من منظري تجديد الفكر الرأسمالي والمؤمنين به بشدة: لا نريد أن تكون سياساتنا في أيدي المبرمجين الفائقين الغامضين، وبدلاً من ذلك، نفضل أن تكون سياساتنا في أيدي المصارف المركزية التي تفتقر إلى الشفافية.

لذلك يعتقد كثيرون أن العملات المشفرة هي التي ستؤدي إلى انهيار النظام النقدي الفاسد كليًا، وأنها الطريقة الأفضل لبناء ثروات حقيقية ودائمة لأنها تحل المشكلات التي أحدثها هذا النظام الحالي.

وعليه فلا غرابة في محاربة العملات المشفرة؛ لأنها تُضعف سيطرة المصارف المركزية ومن ثم تُضعف الدولار، وتزيد من سيطرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يقول بارون ماير أمشيل روتشيلد: **أعطني سيطرة على عملة دولة، وأنا لن أهتم بمن يضع القوانين.**

كوالالمبور بتاريخ ١١ شوال ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ م